



شام كردي:
الطرب لم يفقد
جمهوره

16ص



عبدالله الصرامي
سعودي يُعيد
تعريف «السنة»

13ص



البرلمان المصري
يجرد الأزهر
من الإفتاء

2ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2020/07/21

30 ذو القعدة 1441

السنة 43 العدد 11768

Tuesday 21/07/2020

43rd Year, Issue 11768

العرب

هل يلجأ الرئيس التونسي إلى حل البرلمان

تونس - لوح الرئيس التونسي قيس سعيد بالتدخل لوقف الانفلات الذي يجري في البرلمان، دون أن يفسر الخطوة التي قد يلجأ إليها. لكن أوساط سياسية تونسية لم تستبعد أن يكون الخيار الذي يلوح به الرئيس سعيد هو حل البرلمان الذي بات يعيش حالة من الفوضى والانفلات ويثير غضب الشارع التونسي.

وقال الرئيس سعيد، عقب لقاء جمعه برائد الغنوشي رئيس البرلمان ونائبه إن "البرلمان لم يتمكن من ممارسة مهامه ويعيش حالة من الفوضى"، مضيفاً "لن أترك الدولة التونسية بالشكل الذي تسير عليه وقد استخدمت حقوقي الدستورية".

وبعد أن أشار إلى أن البلاد تعيش أخطر وأدق اللحظات في تاريخها، قال إن "الوسائل القانونية المتاحة في الدستور موجودة لدى اليوم بل هي كالمصاريخ على منصات إطلاقها".

وتعتقد الأوساط التونسية أن رسالة سعيد الغنوشي لا يفهم منها إعطاء الأوامر لفض حالة الاستيلاء الموجودة في البرلمان بين نواب كتلة النهضة الإسلامية ونواب الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسى، وإنما هي تتجاوز ذلك لتنفيذ الخطوة الأهم التي يطالب بها الشارع التونسي، وهي حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة.

وتطالب أحزاب سياسية ومنظمات حقوقية واجتماعية وشخصيات مستقلة بتدخل الرئيس سعيد لاتخاذ قرار بحل البرلمان، وفق ما تخول له صلاحياته الدستورية، ووقف مهزلة الصراع بين الخصوم السياسيين، خاصة بعد أن أدت تلك الصراعات إلى استقالة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ والاستمرار في إدارة حكومة تصريف الأعمال لفترة معينة.

لكن مراقبين يحذرون من أن حل البرلمان في الوضع الحالي لن يغير شيئاً، إذا لم يتم تغيير القانون الانتخابي السيئ الذي يعتمد نظام أفضل البقاي، وهو الذي يقضي إلى برلمان مشتمل وحث المراقبون على رفع العتبة (شروط دخول البرلمان) إلى 5 و 7 في المئة للحصول على برلمان فيه كتلة قوية قادرة على الحكم وحدها لتتحمل المسؤولية.

وأضاف الرئيس التونسي "لن أبقي مكتوف الأيدي أمام تهاون مؤسسات الدولة.. (وأن) تعطيل مؤسسة دستورية غير مقبول بأي مقياس من المقاييس". وأكد قيس سعيد "لست في صدام مع أي جهة بل أعمل في نطاق القانون لتحقيق إرادة الشعب"، في رد مباشر على اتهامات يوجهها إليه أنصار حركة النهضة على مواقع التواصل الاجتماعي، متهمين رئاسة الجمهورية بالوقوف وراء ما يجري في البرلمان لإظهاره في صورة مؤسسة فاشلة، وتمهيد الطريق أمام حله.



قيس سعيد
البرلمان يعيش حالة من
الفوضى وقد أستخدم
حقوقي الدستورية

وطالبت وزارة الداخلية بعدم إقحامها في التجاذبات السياسية، مشيرة إلى أن مجيء الشرطة العنيفة إلى البرلمان كان فقط لمعاينة ما يحصل بعد شكوى رئيس البرلمان ضد رئيسة كتلة الدستوري الحر. وقال البرلمان، في بيان، إن ممثلي النيابة، وصلوا إلى مقر البرلمان لمعاينة الاعتصام، عقب تقديم شكويين لدى المحكمة الابتدائية بتونس، تتعلقان بتعطيل الكتلة للعمل الإداري والبرلماني عبر الاعتصام بقاعات الجلسات العامة واقتحام مكتب رئيس ديوان البرلمان والاعتصام داخله.

ولفت البيان ذاته إلى أن رئيس البرلمان أعلم المكتب (أعلى هيكلي في البرلمان)، الجمعة، ب"الشروع في إجراءات التتبع الجزائي والقانوني لحماية المجلس والنواب ضد تجاوزات كتلة الدستوري الحر وتأمين تواصل الأعمال".

وطالب نواب الحزب الدستوري الحر (17 نائباً) قبل فض اعتصامهم بسحب الثقة من الغنوشي رئيس البرلمان ومراجعة الإجراءات الأمنية داخل مقره، رداً على حادثة دخول مولين "لائتلاف الكرامة" اليميني المحافظ دون ترخيص.

مكالمة ترامب لم تغير قرار مصر بالتدخل العسكري في ليبيا

البرلمان المصري يوافق على إرسال قوة عسكرية للقتال خارج البلاد



البرلمان يضع الجيش المصري في اختبار إقليمي

وأجرى ترامب اتصالاً هاتفياً أيضاً، الإثنين، مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لإيجاد وسيلة للتهديد بين باريس وأنقرة، وفتح الطريق أمام التسوية السياسية للأزمة الليبية، خاصة أن ماكرون يشن هجوماً حاداً على تركيا لانتهاكاتهما العسكرية في ليبيا.

وأعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، الأحد، أن بلاده ترفض تصعيد التوتر في ليبيا، وليست لديها نية لمواجهة مصر أو فرنسا أو غيرهما في ليبيا، في محاولة لامتصاص غضب القاهرة وباريس من أنقرة، والإبقاء بالتجاوب مع بيان كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا الذي حذر من فرض عقوبات على الدول التي تنتهك حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا.

ويقول مراقبون، إن الكثير من القوى الإقليمية لم تعد تثق في الخطاب السياسي التركي، حيث دأب على المراوغات والتحايل في التعامل مع الأزمات.

وتريد القاهرة استعادة توازن أركان الدولة الليبية والحفاظ على مؤسساتها الوطنية، ومنع المزيد من تدهور الأوضاع الأمنية بتقويض التدخلات التركية غير المشروعة.

التصدي للوجود الروسي، ولم تتخذ إجراءات كافية لردعه أو فنيه عن أعماله الاستفزازية التي أججت الصراع في ليبيا.

وأضافت المصادر ذاتها، أن الرئيس ترامب "يشبه البطة العرجاء حالياً، يواجه مشكلات في الداخل والخارج على أكثر من مستوى، وترك الأزمات مفتوحة على مصراعها دون حسم، وهو ما تجلّى في المواقف الأميركية المتناقضة حيال ليبيا وغيرها، كما أنه يواجه صعوبات في تجاوز مراثون الانتخابات الأميركية المقبلة".

وإذا كان الرئيس ترامب طلب صراحة من السيسي التمثل في التدخل ولم يستجب الثاني له، فهذا معناه أنها مقبلان على مرحلة من الفتور في العلاقة الدافئة التي جمعت بينهما طوال السنوات الماضية.

ويبرز موقف الإدارة المصرية بالتدخل من نغزها الإقليمي، فهي تمتلك أقوى جيش في المنطقة، لديه الجاهزية لأية أعمال عسكرية متطورة، ويستطيع وقف الاندفاع التركي في المنطقة العربية، وتعد ليبيا أول اختبار عملي له في العصر الحديث، وهو ما تعتبره بعض الدوائر رصيدها عربياً مهماً في هذه المرحلة.

وقت تتفاخر فيه تركيا بأنها تدفع بالمزيد من السلاح والمقاتلين إلى ليبيا.

لكن البيان أوضح أن ترامب أبدى تفهمه للشواغل المتعلقة بالتدابير السلبية للأزمة الليبية على المنطقة، مشيداً بالجهود المصرية الحديثة التي من شأنها أن تعزز مسار العملية السياسية في ليبيا، وهو ما فهم منه بعض المراقبين أن واشنطن غير مستعدة للقيام بتحركات عملية وجادة للتدخل في الأزمة وضبط المسار السياسي فيها.

وتكشف متابعون أن الاتصال بين السيسي وترامب لم يتعكس على الصيغة السياسية التي خرج بها التفويض من البرلمان، والتي جاءت قاطعة في اتجاه التدخل مع تحويل الرئيس المصري تحديد الوقت والزمان.

وبهذه الخطوة يمكن أن يقوم الجيش المصري بشن حرب في التوقيت الذي يراه مناسباً، خاصة أن السيسي تحدث أكثر من مرة محذراً من مغبة التدخلات التركية ونشر المرتزقة والإرهابيين في الأراضي الليبية.

وأشارت بعض المصادر، لـ"العرب"، إلى أن مصر كانت متيقنة من أن الإدارة الأميركية منحت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الضوء الأخضر للتدخل في ليبيا بهذه الطريقة، بذريعة

القاهرة - لم تحل المكالمة الهاتفية التي أجراها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الإثنين، دون تأجيل موافقة البرلمان المصري على منح الجيش تفويضاً كاملاً بالتدخل العسكري في ليبيا، لردع الإطعام التركية.

ووافق البرلمان بالإجماع، مساء الإثنين، على إرسال عناصر من القوات المسلحة المصرية في مهام قتالية خارج حدود الدولة للدفاع عن الأمن القومي في الاتجاه الاستراتيجي الغربي (ليبيا) ضد أعمال الميليشيات الإجرامية المسلحة والعناصر الإرهابية الأجنبية إلى حين انتهاء مهمة القوات.

وأكد مضمون التفويض، الذي ينص عليه الدستور قبل الشروع في أي عمل عسكري خارج البلاد، أن الجيش المصري استكمل كل الشرعيات اللازمة في الداخل والخارج التي تخول له الحق في القيام بهذه المهمة، فقد سبق وأن حصل على موافقة واضحة من الجيش الوطني الليبي، ومجلس النواب، وكبار شيوخ وأعيان القبائل في ليبيا.

ولم تمنع الاستفزازات التي مارسها الإله السياسية والإعلامية في تركيا وقطر وطرابلس مؤخراً عزم مصر على ممارسة حقها في الدفاع عن أمنها القومي الذي بات مهدداً بقوة من المرتزقة والمليشيات المسلحة التي نشرتها تركيا بكتافة في الأراضي الليبية.

وأكد مجلس النواب على أن الأمة المصرية قادرة بمنتهى القوة على الدفاع عن نفسها ومصالحها وأشقائها وجيرانها ضد أي خطر أو تهديد، وأن القوات المسلحة المصرية وقياداتها لديها الرخصة الدستورية والقانونية لتحديد زمان ومكان الرد على هذه الأخطار والتهديدات.

مصر كانت متيقنة من أن الإدارة الأميركية منحت الرئيس التركي الضوء الأخضر للتدخل في ليبيا

وكان البيان الذي صدر عن الرئاسة المصرية عقب اتصال السيسي بترامب، الإثنين، قد أشار إلى أنه جرى التوافق على تثبيت وقف إطلاق النار في ليبيا وعدم التصعيد تمهيداً للبدء في تفعيل الحوار والحلول السياسية، دون أن يشير إلى كيفية الوصول إلى ذلك، في

شفافية سعودية بإعلان مرض الملك سلمان

وقبل ساعات من الانطلاق إلى السعودية، قال مكتب الكاظمي إنه تلقى نبأ تعرّض الملك سلمان إلى "وعكة صحية طارئة دخل على إثرها إلى المستشفى لإجراء بعض الفحوصات".

وذكر أنه تقرّر "تأجيل الزيارة إلى أقرب موعد ممكن يتفق عليه الجانبان"، وأن رئيس الوزراء تحدث مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان متمنياً للملك "موفور الصحة والسلامة".

وكان وزير الكهرباء ووزير النفط ووزير المالية العراقيون وصلوا إلى السعودية الأحد من أجل التحضير لزيارة الكاظمي، وفقاً لمسؤولين عراقيين. وكان من المفترض أن يعود الوفد إلى بغداد في وقت لاحق أمس الإثنين بعد الاجتماع بالملك.

وأجل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي زيارته المقررة الإثنين إلى المملكة بعد نقل الملك إلى المستشفى، وفقاً لما أعلنه وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان.

وكتب الوزير في تغريدة على تويتر "تقدر المملكة اختيار رئيس الوزراء العراقي زيارتها كأول دولة بعد توليه منصبه".

وتابع "احتفاء بهذه الزيارة البالغة الأهمية ورغبة في توفير كل سبل النجاح لها، أثرت قيادتنا الرشيدة، بالتنسيق مع أشقائنا في العراق، تأجيل الزيارة إلى ما بعد خروج خادم الحرمين الشريفين من المستشفى".

الدبلوماسي للمملكة، فبعد أن كانت السعودية تعقد الصفقات والاتفاقيات في صمت دون أي إشارة إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى المملكة، بات الحديث الآن عن مصلحة السعودية كمسوغ لعلاقة قوية مع العراق، في إشارة واضحة إلى أن الرياض لم تعد تخفي النفاق على جلب العراق إلى صفها في مواجهة إيران كخصم إستراتيجي في المنطقة.



فيصل بن فرحان
تأجلت زيارة الكاظمي
إلى حين خروج الملك
سلمان من المستشفى

المجازة، ما يفقد الرواية السعودية قيمتها في وقف حملات التشويه.

ويبدو أن السعودية دخلت مرحلة جديدة لتشر أخبار المملكة الخاصة وأن يكون الأولى بالتسريبات والسبق في نقل أخبار السياسة والصفقات العسكرية والاقتصادية بدل سياسة النعامة، وهي السياسة التي وقف السعوديون على مضارها في السنوات الأخيرة سواء في قضية خاشقجي أو في حرب اليمن.

وأظهر الخطاب الجديد تغيراً في الأداء والمجازة، ما يفقد الرواية السعودية قيمتها في وقف حملات التشويه. ويبدو أن السعودية دخلت مرحلة جديدة لتشر أخبار المملكة الخاصة وأن يكون الأولى بالتسريبات والسبق في نقل أخبار السياسة والصفقات العسكرية والاقتصادية بدل سياسة النعامة، وهي السياسة التي وقف السعوديون على مضارها في السنوات الأخيرة سواء في قضية خاشقجي أو في حرب اليمن.

ومن النادر أن تنشر المملكة بيانات تتعلق بالحالة الصحية للملك البالغ من العمر 84 عاماً والذي يقود الدولة النفطية منذ عام 2015.

ويرى مراقبون أن السعودية الجديدة بدأت تستوعب حقيقة أن الأخبار التي يتم التكم عليها ستخرج في شكل تسريبات ويتم توزيعها بشكل يسيء إلى الملك، ولذلك وجدت أن أفضل طريقة لقطع الطريق أمام التسريبات والتأويلات هي الإعلان عن المعلومة كاملة من جهة رسمية، ونشرها بشكل استباقي. وأعطت قضية جمال خاشقجي المسؤولين السعوديين درساً في التعاطي الإعلامي مع المسائل الطارئة وعدم الاكتفاء بالصمت، أو اعتماد الإجابة

الرياض - أظهر الإعلان عن مرض العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز ودخوله إلى المستشفى مؤشرات على أن المملكة قد دخلت مرحلة جديدة من الشفافية في التعاطي مع ما كان يعتبر من أسرار المملكة مثل الحديث عن مرض الملك أو أحد أفراد الأسرة الحاكمة، أو في الحديث عن أهمية العلاقة مع العراق، وهي تفاصيل لم يكن يتطرق إليها وأردا في السابق بسبب سياسة التكتف.

وأعلن بيان للديوان الملكي أن الملك سلمان دخل إلى مستشفى في الرياض لإجراء فحوصات بسبب التهاب في المرارة، ما أدى إلى تأجيل زيارة رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، إلى المملكة.